

تقويم الأداء المالي في ظل الإفصاح عن المشتقات دراسة ميدانية

Evaluation of financial performance in the context of derivatives disclosure A Field Study

فاطمة محمد أحمد الحاج 1●، الهادي آدم محمد إبراهيم 2

1 جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، wdalhaj20250@gmail.com

2 جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا

تاريخ الاستلام: 2026/06/05 تاريخ القبول: 2026/06/20 تاريخ النشر: 2026/07/22

Abstract :

The study aimed to examine the impact of financial derivatives disclosure on the assessment of financial performance among a sample of Sudanese banks and the Office of the Auditor General. This was prompted by the observation that the level of disclosure regarding these instruments in the financial reports of some banks is poor, which distorts financial performance indicators such as liquidity, return on assets and profitability, and makes it difficult to assess the true financial position. To achieve the study's objective, a descriptive-analytical approach was adopted, and an electronic questionnaire was distributed to a random stratified sample of 125 employees at the Office of the Auditor General and certain Sudanese banks; 120 valid questionnaires were returned, representing a response rate of 96%. The results confirmed the validity of the main hypothesis, demonstrating a statistically significant relationship between the disclosure of financial derivatives and the assessment of financial performance. Furthermore, disclosure contributed to faster asset turnover and improved the level of liquidity available to meet obligations. The study concluded that there is a need to strengthen the requirements for the disclosure

الملخص:

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر الإفصاح عن المشتقات المالية في تقويم الأداء المالي لدى عينة من المصارف السودانية وديوان المراجع العام، وذلك في ظل ملاحظة ضعف مستوى الإفصاح عن هذه الأدوات في التقارير المالية لبعض المصارف، مما يؤدي إلى تشويه مؤشرات تقويم الأداء المالي كالسيولة والعائد على الأصول والربحية، ويجعل تقييم المركز المالي الحقيقي أمراً صعباً. ولتحقيق هدف الدراسة، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وتم توزيع استبانة إلكترونية على عينة طبقية عشوائية بلغت (125) مفردة من العاملين في ديوان المراجع العام وبعض المصارف السودانية، واسترد منها (120) استبانة صالحة للتحليل بنسبة استجابة بلغت (96%). وقد أظهرت النتائج ثبوت صحة الفرضية الرئيسية بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المشتقات المالية وتقويم الأداء المالي، كما ساهم الإفصاح في سرعة دوران الأصول، وتحسين درجة السيولة المتاحة للوفاء بالتزامات. وخلصت الدراسة إلى ضرورة تعزيز متطلبات الإفصاح عن المشتقات المالية في التقارير الدورية، وربط سياسات الإفصاح

of financial derivatives in periodic reports, to link disclosure policies to key performance indicators, and to establish oversight mechanisms by the Office of the Auditor General to ensure the accuracy and completeness of disclosures.

Keywords: financial derivatives, financial performance evaluation,

بمؤشرات قياس الأداء الرئيسية، ووضع آليات رقابية من قبل ديوان المراجع العام لضمان دقة واكتمال الإفصاح.

الكلمات المفتاحية: المشتقات المالية، تقويم الأداء المالي

مقدمة:

يُعد الإفصاح عن المشتقات المالية أحد أبرز التطورات المحاسبية في العقود الأخيرة، إذ تزامن ظهوره مع تعاظم دور الأسواق المالية وازدياد تعقيد الأدوات المالية عقب أزمة الثمانينيات، حيث برزت المشتقات كعقود تستمد قيمتها من أصول أساسية كالسلع أو العملات أو أسعار الفائدة، وتطور مفهومها من مجرد أدوات تحوط إلى عنصر جوهري في إدارة المخاطر وتحقيق المرونة المالية، وبحلول تسعينيات القرن الماضي ومع صدور المعايير المحاسبية الدولية مثل IFRS 9 و IAS 32، أصبح الإفصاح عن هذه الأدوات التزاماً أساسياً يهدف إلى تعزيز الشفافية وتقليل عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المتعاملة.

تُشير عملية تقويم الأداء المالي إلى منهجية منظمة تطورت عبر التاريخ المالي الحديث بدءاً من المقاييس التقليدية كنسب السيولة والربحية في أوائل القرن العشرين، مروراً بظهور مؤشرات القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) في سبعينيات القرن الماضي، وصولاً إلى النماذج المتكاملة التي تجمع بين المقاييس المالية وغير المالية كبطاقة الأداء المتوازن (BSC) في تسعينياته، وقد تبلور مفهوم تقويم الأداء المالي باعتباره عملية قياس كفاءة وفعالية الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها المالية قصيرة وطويلة الأجل، مع التركيز على قدرتها في توليد التدفقات النقدية وخلق القيمة للمساهمين.

بناءً على ما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر الإفصاح عن المشتقات المالية في تقويم الأداء المالي، حيث يفترض أن الالتزام بالإفصاح الشامل والشفاف عن هذه الأدوات يمكن أن ينعكس إيجاباً على دقة تقييم الأداء من خلال تحسين مؤشرات السيولة والربحية ودوران الأصول، كما تسهم الدراسة في تقديم إطار تطبيقي لديوان المراجع العام والمصارف السودانية يمكن من خلاله تعزيز ممارسات الإفصاح بما يخدم رقابة الأداء واتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

مشكلة الدراسة

تمثلت مشكلة الدراسة في ملاحظة ضعف مستوى الإفصاح عن المشتقات المالية في التقارير المالية لبعض المصارف السودانية، وما يترتب عليه من تشوه في مؤشرات تقويم الأداء المالي كالسيولة

والعائد على الأصول والربحية، وهو ما أدى إلى صعوبة في تقييم المركز المالي الحقيقي من قبل ديوان المراجع العام والمستثمرين. وينبثق من هذه المشكلة السؤال الرئيس التالي: ما أثر الإفصاح عن المشتقات المالية في تقويم الأداء المالي لدى عينة من المصارف السودانية وديوان المراجع العام؟

أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من كونها تقدم توصيات قابلة للتطبيق المباشر لديوان المراجع العام وللمصارف السودانية حول سبل تحسين مستوى الإفصاح عن المشتقات المالية، بما ينعكس إيجاباً على دقة تقويم الأداء المالي. كما تمكن الجهات الرقابية (كديوان المراجع) من اكتشاف أي تشوهات أو تضليل في التقارير المالية المتعلقة بالمشتقات، وتساعد المستثمرين والمحللين الماليين في اتخاذ قرارات استثمارية وإقراضية أكثر موضوعية، استناداً إلى بيانات مالية شفافة وموثوقة تعكس المركز المالي الحقيقي للمصارف.

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر الإفصاح عن المشتقات المالية في تقويم الأداء المالي لدى عينة من المصارف السودانية وديوان المراجع العام. وتنبتق منه الأهداف التالية:

1. اختبار أثر الإفصاح عن المشتقات المالية على سرعة دوران الأصول في المصارف السودانية.
2. قياس تأثير الإفصاح عن المشتقات المالية على درجة السيولة المتاحة للوفاء بالالتزامات.
3. تحليل دور الإفصاح عن المشتقات المالية في تحسين الربحية وجذب المستثمرين.

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المشتقات المالية وتقويم الأداء المالي لدى ديوان المراجعة العام والمصارف السودانية.

منهجية الدراسة

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لطبيعة الدراسة، حيث يصف المنهج الوصفي واقع ممارسة الإفصاح عن المشتقات المالية ومستوى تقويم الأداء المالي، بينما يقوم المنهج التحليلي باختبار علاقات الارتباط والتأثير بين المتغيرين. كما تم استخدام المنهج الميداني من خلال تصميم استبانة إلكترونية وزعت على عينة عشوائية طبقية بلغت (125) مفردة، واسترد منها (120) استبانة صالحة للتحليل. وتم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية الكمية (التكرارات،

النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، اختبار مربع كاي، واختبار T-test لعينة واحدة) عبر برنامج SPSS.

الدراسات السابقة

دراسة عبد الغاني وآخرون: (2015) هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير مخاطر استخدام المشتقات المالية (مخاطر السوق، والمخاطر الائتمانية، والمخاطر التشغيلية/التنظيمية، والمخاطر القانونية) على أداء الشركات المساهمة في سوق الكويت للأوراق المالية من وجهة نظر الوسطاء الماليين، حيث تم تحليل آراء عينة قوامها 142 وسيطاً. وأظهرت النتائج وجود أثر ذي دلالة إحصائية لجميع أنواع المخاطر المذكورة على أداء تلك الشركات، مما دفع الباحثين إلى التوصية بضرورة التحوط ضد مخاطر تغير الأسعار، وتقدير الجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة، والالتزام بسقوف محددة للمخاطر الائتمانية لضمان قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم.

دراسة الكرابلة والسامرائي: (2019) سعت هذه الدراسة إلى قياس أثر استخدام المشتقات المالية (العقود المستقبلية، وعقود الخيارات، وعقود المبادلات) على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وتحليل بيانات سلسلة زمنية من 2007 إلى 2018 لعينة ضمت 13 بنكاً. وتوصلت النتائج إلى وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية لهذه المشتقات على كل من مؤشري العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير البنوك لطرق جديدة للحد من هذه الآثار السلبية، واستقطاب كفاءات متميزة في التعامل بالمشتقات المالية. دراسة شناتي وأوزيق: (2020) هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى قدرة النماذج التقليدية لتقييم الأداء المالي، وعلى رأسها معيار CAMELS، على تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية، في ضوء الخصوصية الجوهرية لهذه البنوك في مصادر الأموال واستخداماتها. وأظهرت النتائج أن هذه النماذج التقليدية قاصرة عن ترجمة الأداء المالي الحقيقي للبنوك الإسلامية، مما يستلزم تطوير نموذج جديد يراعي خصوصيتها وطبيعة عملها المصرفي.

دراسة عبد الصمد: (2022) تمثلت مشكلة الدراسة في استكشاف دور إجراءات المراجعة التحليلية (الكمية وغير الكمية) في تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية في المصارف السودانية. واختبرت الدراسة عدة فروض حول العلاقة بين هذه الإجراءات وتقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات، وتوصلت إلى أن المراجعة التحليلية تؤثر بشكل إيجابي في كليهما، مع استخدام نسب السيولة والربحية

كمؤشرات هامة. وأوصت الدراسة بضرورة إدراج إجراءات المراجعة التحليلية ضمن برامج المراجعة، وتشريعها كمتطلب قانوني، وتدريب المراجعين عليها.

دراسة حسين ومنصور: (2024) هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الاعتماد على أساس التكلفة التاريخية في ظل التضخم على المحافظة على رأس المال المستثمر والقدرة الإنتاجية للوحدة الاقتصادية. وتوصلت النتائج إلى وجود فرق كبير بين قيم الأصول ومجمعات الإهلاك المحسوبة على أساس التكلفة التاريخية وقيمتها وفق نموذج مقترح يأخذ التضخم في الاعتبار، مما يشير إلى أن التكلفة التاريخية لا تحافظ على القيمة الحقيقية لرأس المال المستثمر، وأن مجمعات الإهلاك الناتجة عنها غير كافية لتغطية تكاليف الإحلال الحقيقية.

التعليق على الدراسات السابقة:

مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت المشتقات المالية وأثرها على الأداء المالي (كدراسة عبد الغاني وآخرون، 2015 التي ركزت على مخاطر استخدام المشتقات في الكويت، ودراسة الكرابلة والسامرائي، 2019 التي بحثت الأثر السلبي للمشتقات على أداء البنوك الأردنية، ودراسة شناتي وأوزيق، 2020 التي ناقشت قصور النماذج التقليدية في تقييم أداء البنوك الإسلامية، ودراسة عبد الصمد، 2022 التي تناولت المراجعة التحليلية ودورها في تقويم الأداء المالي، ودراسة حسين ومنصور، 2024 التي ركزت على أثر التضخم والتكلفة التاريخية)، فإن الدراسة الحالية تتميز بعدة جوانب جوهرية تسد فجوات بحثية واضحة. أولاً، بينما اهتمت الدراسات السابقة بأثر استخدام أو مخاطر المشتقات نفسها على الأداء، جاءت الدراسة الحالية لتركز على الإفصاح عن المشتقات المالية كمبتغى مستقل، وهو جانب لم يحظ بالاهتمام الكافي في الأدبيات السابقة خاصة في السياق السوداني. ثانياً، تنفرد هذه الدراسة باختيار مجتمع وعينة مزدوجة (المصارف السودانية وديوان المراجع العام معاً)، مما يسمح بمعالجة قضية الإفصاح من منظور كل من مقدم التقارير (المصارف) والجهة الرقابية المقيمة للأداء (ديوان المراجع)، وهو ما لم تتضمنه الدراسات السابقة التي اقتصرَت على عينة واحدة (وسطاء ماليون، بنوك تجارية، أو باحثون). ثالثاً، تعالج الدراسة الحالية فجوة بحثية نوعية تمثلت في ملاحظة ضعف مستوى الإفصاح عن المشتقات المالية في المصارف السودانية وما يسببه من تشوّه في مؤشرات تقويم الأداء المالي (كالسيولة، العائد على الأصول، والربحية)، مما جعل تقييم المركز المالي الحقيقي صعباً من قبل الجهات الرقابية والمستثمرين، وهي مشكلة لم تتطرق

لها الدراسات السابقة التي ركزت على المخاطر أو الأداء دون ربطها مباشرة بجودة الإفصاح وتأثيرها على دقة التقويم. وبذلك تقدم الدراسة الحالية إضافة نوعية للأدبيات المحاسبية والمالية من خلال تسليط الضوء على دور الإفصاح الشفاف في تحسين عملية تقويم الأداء المالي، خاصة في البيئة المصرفية السودانية التي تعاني تحديات اقتصادية ورقابية فريدة.

أولاً. الإطار النظري

1. المشتقات المالية:

عرفت المشتقات المالية في الأدبيات المحاسبية والمالية المعاصرة بأنها أي عقد ينشأ عنه أصل مالي لمنشأة معينة، وفي الوقت نفسه التزام مالي أو حق من حقوق الملكية لمنشأة أخرى، ويمكن أن يكون الأصل المالي في صورة نقدية أو حق تعاقدى للحصول على النقدية أو أصل مالي من منشأة أخرى، أو حق تعاقدى لتبادل أدوات مالية مع منشأة أخرى، ومن المتوقع أن تكون هذه الحقوق في صالح المنشأة. (FASB, 1990) وقد تعددت تعريفات المشتقات المالية في الكتابات الأكاديمية والمهنية، فوفقاً للأدبيات المالية الحديثة، يُعرّف المشتق المالي بأنه "أداة مالية تعتمد قيمتها على (أو تُشتق من) قيم متغيرات أساسية أخرى أكثر بساطة"، حيث تتغير قيمة هذه الأداة استجابة للتغيرات التي تطرأ على قيمة الأصل الأساسي كالأسهم أو السندات أو العملات أو السلع أو مؤشرات الأسواق المالية. (Hull, 2018, p. 1) ومن جهة أخرى، يعرف معهد CFA المشتقات المالية بأنها "عقد مالي يستمد قيمته من أداء أصل أساسي، وقد يمثل التزاماً ثابتاً أو مطالبة احتمالية" (CFA Institute, 2021, p. 1). كما يضيف كل من تشانس وبروكس في تعريفهما أن المشتقات المالية هي "ورقة مالية (أداة مالية، عقد قانوني) تكون مدفوعاتها المستقبلية مستندة إلى، وبالتالي مشتقة من، قيمة أصل أو ورقة مالية أخرى يعرف بالأصل الأساسي (Chance & Brooks, 2015, p. 2). هذا التعدد في التعريفات يعكس تعقيد هذه الأدوات وتنوع استخداماتها في الأسواق المالية.

أ. أهمية المشتقات المالية

تتباين أهمية المشتقات المالية بحسب الفئات المستخدمة لها، والذين ينقسمون عادة إلى متحويين ومضاربين ومراجعين، فكل من هذه الفئات هدف خاص تحققه المشتقات المالية تبعاً للغرض المرجو منها. وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن أهمية المشتقات المالية يمكن إيجازها في عدة نقاط رئيسية (السيد، 2019). فأولاً، تتمثل أهمية هذه الأدوات في قدرتها على توفير التغطية

ضد مخاطر التغيرات السعرية، حيث يتمكن المستثمر من خلال هذه العقود من التحوط ضد مخاطر تغير الأسعار بنقل تلك المخاطر إلى طرف آخر دون الحاجة إلى اللجوء إلى الشراء المسبق للأصل محل التعاقد، وذلك مقابل تكلفة معينة يتحملها المستثمر مقابل هذه الحماية. ثانياً، تعتبر المشتقات المالية مصدراً لتوليد الإيرادات، إذ يمكن استخدامها لتخفيض تكاليف التحويل ولزيادة قيمة بعض الموجودات أو الأدوات المالية، حيث أصبحت هذه الأدوات مصدراً مباشراً ومنتظماً لإيرادات العديد من المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية، وذلك نتيجة قيام هذه المؤسسات بأنشطة متعددة في مجال صناعة الأسواق، أي الدخول في صفقات مع العملاء وغيرهم من المتعاملين في أسواق المشتقات، مع الحفاظ على مراكز متوازنة للمحافظة المالية والاستفادة من إيرادات الرسوم الناتجة عن عروض مواكبة للأسعار. ثالثاً، تساهم المشتقات المالية في استكشاف السعر المتوقع في السوق الحاضر، حيث تعتبر من أبرز وظائف عقود المشتقات تزويد المتعاملين بالمعلومات حول ما سيكون عليه سعر الأصل الذي أبرم عليه العقد في تاريخ التسليم المستقبلي، مما يساعد في تكوين توقعات أكثر دقة لتحركات الأسعار. رابعاً، أصبح من الممكن عمل توليفات متنوعة من عقود المشتقات والأوراق المالية المتداولة في السوق الحاضر، بحيث تتحقق للمستثمر مستويات نادرة من العائد والمخاطر لا تحققها أي ورقة مالية بشكل فردي في السوق، وهذا ما يعرف بالهندسة المالية التي تبتكر طرقاً جديدة لفهم وقياس وإدارة المخاطر المالية.

ب. أنواع المشتقات المالية

تتنوع المشتقات المالية إلى عدة أنواع رئيسية، يأتي في مقدمتها العقود الآجلة (Forward Contracts)، وهي تلك العقود التي يلتزم بموجبها البائع بأن يسلم للمشتري السلعة أو الأصل محل التعاقد في تاريخ لاحق محدد، وذلك بسعر يتفق عليه الطرفان وقت التعاقد، ويطلق على هذا السعر اسم سعر التنفيذ. وتتميز هذه العقود بأنها غير موحدة ويتم التفاوض عليها بشكل مباشر بين الأطراف المتعاقدة (أبو الحسن، 2022). أما النوع الثاني فهو العقود المستقبلية (Futures Contracts)، والتي يمكن تعريفها بأنها عقود تعطي لحاملها الحق (والالتزام) في شراء أو بيع كمية محددة من أصل معين (قد يكون سلعة أو ورقة مالية) بسعر محدد مسبقاً، على أن يتم التسليم والتسلم في وقت لاحق في المستقبل، وتختلف العقود المستقبلية عن العقود الآجلة بأنها عقود موحدة من حيث الكمية والجودة وتاريخ التسليم، ويتم تداولها في بورصات منظمة (هندي، 2003). أما النوع الثالث فهو عقود الخيارات (Options Contracts)، والتي تمنح حاملها حقاً (وليس التزاماً) في شراء أو

بيع أصل معين بسعر محدد (يسمى سعر التنفيذ) خلال فترة زمنية محددة أو في تاريخ محدد، مقابل دفع غلاوة (ثمن الخيار) للبايع. والنوع الرابع هو عقود المبادلات (Swaps Contracts)، وهي عقود يتم بموجبها تبادل التدفقات النقدية أو الأدوات المالية بين طرفين وفق شروط محددة مسبقاً، وأكثر أنواعها شيوعاً هي مبادلات أسعار الفائدة ومبادلات العملات (الكرابلة والسامرائي، 2019). كما قد تجمع بعض العقود بين نوعين أو أكثر من هذه الأنواع، وهو ما يسمى بمشتقات المشتقات، مثل عقود المبادلات الخيارية (Swaptions)، وقد يكون موضوع هذه العقود منتجات وسلعاً حقيقية أو مؤشرات مثل سعر الصرف وسعر الفائدة أو الأوراق المالية كالأسهم والسندات أو التدفقات النقدية.

ج. خصائص المشتقات المالية

تتميز عقود المشتقات المالية بخصائص معينة تميزها عن غيرها من الأدوات المالية، ومن المهم التعرف على هذه الخصائص لكي يتم تصميم إجراءات الرقابة والمراجعة الملائمة لها. ويمكن عرض هذه الخصائص على النحو التالي (حامد، 2003). أولاً: **التعقيد**، إذ تصنف العمليات المرتبطة بالمشتقات المالية بعدم الوضوح والتعقيد الشديد سواء في الاستخدام أو التقييم المحاسبي أو المحاسبة عنها أو تحقيقها للأهداف المطلوبة، مما قد يؤدي إلى بعض المشاكل المالية أو الارتباك في اتخاذ القرارات المالية. فكتير من المشتقات تحتاج إلى نماذج رياضية معقدة لتقييمها مثل نموذج بلاك وشولز لتقييم الخيارات، وهذا التعقيد يزيد من صعوبة فهمها وإدارتها. ثانياً: **الرافعة المالية العالية**، حيث تتميز المشتقات برافعة مالية مرتفعة، ومن ثم ترتبط بدرجة عالية من المخاطر قد لا تتناسب مع حجم الاستثمار الأولي المدفوع. فالمستثمر يمكنه من خلال دفع مبلغ صغير نسبياً (مثل غلاوة الخيار أو الهامش الأولي للعقود المستقبلية) أن يتحكم في قيمة كبيرة من الأصول الأساسية، مما يؤدي إلى تضخيم الأرباح والخسائر بشكل كبير. ثالثاً: **عدم السيولة**، فقد تتصف بعض أسواق المشتقات (خاصة العقود الآجلة غير الموحدة) بعدم السيولة، مما يترتب عليه صعوبة تسوية بعض أنواع عقود المشتقات، ويؤدي إلى مشاكل تتعلق بالتقييم والتصفية وإزالة المراكز المفتوحة قبل تاريخ الاستحقاق. هذا بالإضافة إلى أن بعض الأسواق قد تكون رقيقة (ذات حجم تداول منخفض)، مما يجعل الخروج من المركز المفتوح مكلفاً أو صعباً.

د. الإفصاح عن المشتقات المالية

بالرغم من اعتبار سوق المشتقات المالية سوقاً شاملاً وعالمياً، إلا أن درجة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمشتقات تختلف بشكل كبير من دولة إلى أخرى. وقد تكثفت الجهود الدولية، وخاصة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية والمنظمات المهنية الدولية، لتطوير وتنسيق عملية الإفصاح عن المعلومات عن المشتقات المالية على مستوى العالم. وقد سعت مجموعة من لجنة العملة الأوروبية إلى تطوير أساليب متعددة لتحسين درجة الإفصاح المالي عن الأنشطة المتعلقة بالمشتقات المالية، على أن يتم إتباعها في التقارير السنوية للمؤسسات التي تتعامل بالمشتقات ابتداءً من العام 1994. ومن أهم التوجيهات التي فرضتها هذه الجهود (الزبيدي، 2000): أولاً، ضرورة إفصاح المؤسسات عن المعلومات الكمية لمخاطر السوق ومخاطر الائتمان التي تتعرض لها نتيجة تعاملاتها في المشتقات المالية، بالإضافة إلى الإفصاح عن كفاءتها في إدارة هذه المخاطر تمهيداً للإفصاح عن المعلومات النوعية المتعلقة بالمشتقات. ثانياً، الإفصاح عن مخاطر المحفظة التي تحملها المؤسسة والطريقة التي تدير بها هذه المخاطر، بما في ذلك سياسات التحوط المستخدمة ومدى فعاليتها. وقد ساهمت هذه الجهود في تحسين شفافية الأسواق المالية وزيادة ثقة المستثمرين، ولكن لا تزال هناك تحديات قائمة تتعلق بالإفصاح عن المشتقات المعقدة والمخصصة.

2. الإطار النظري للأداء المالي

أ. مفهوم تقوم الأداء المالي

يعني الأداء لغة الإيصال والقواء والعمل، وأصلها من الفعل "أدى" بمعنى قام بالشيء وأنجزه، فيقال أدى الدين إذا قضاؤه، وأدى الصلاة إذا قام بها في وقتها (عبد الرحمن، 2010). وقد جاء مفهوم الأداء المالي ليعين وجهات نظر العلوم المختلفة؛ فعلم الاجتماع ينظر إلى دور الأداء في مقابلة المسؤولية الاجتماعية، أما أصحاب إدارة العمليات فكان سعيهم منصباً على تحسين العمليات المصرفية تجاه المجتمع، كما اهتم علم النفس بالأداء من خلال دراسة الدوافع والقيادات المؤثرة في سلوك الأفراد، بينما ينظر الاقتصاديون إلى الأداء على أنه الاستخدام الأمثل للموارد لضمان استمرارية المنشأة. لقد تباينت نظرة العلوم المختلفة للأداء باختلاف المدارس الفكرية والنظريات المفسرة للسلوك التنظيمي (نعمة، 2002). وتتعريف أكثر دقة، يمكن القول إن تقوم الأداء المالي هو عملية فحص انتقادي تحليلي شامل للخطط والأهداف ونتائج الأعمال وطريقة تشغيل واستخدام الموارد البشرية، بهدف التحقق من كفاءة واقتصادية استخدام هذه الموارد بشكل أفضل وأكثر كفاءة عالية، وذلك حتى يتم تحقيق الأهداف والخطط المرسومة للمنشأة. كما عرفه بعض الباحثين بأنه تقوم الأداء الاقتصادي

على مستوى الوحدة الإنتاجية أو الصناعية بهدف معرفة مدى تحقيق الأهداف المنشودة لتلك الوحدة، وكيفية استخدام الموارد، وحساب المنافع والتكاليف المترتبة على ذلك، وذلك بالنسبة للمشروع نفسه وكذلك بالنسبة لأثره على استراتيجية الاقتصاد القومي ككل (الغالي وإدريس، 2007). ويمكن القول إن تقويم الأداء المالي يشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية الرقابة الإدارية، فهو يعمل على قياس النتائج باستخدام مجموعة من مؤشرات الكفاءة والفعالية، ومقارنتها بالمعايير المحددة سلفاً أثناء عملية التخطيط، ومن ثم إصدار أحكام تقييمية تساعد على اتخاذ القرارات السليمة لتحقيق الأهداف المنشودة.

ب. أهمية تقويم الأداء المالي

تنبع أهمية تقويم الأداء المالي في عملية متابعة أعمال المؤسسات وخص سلوكها ومراقبة وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب. ويمكن إجمال هذه الأهمية في النقاط التالية (إدريس، 2005). أولاً، تمكين المنشأة من تخطي مراحل دورة حياتها بنجاح وفي الوقت المحدد لكل دورة، وذلك من خلال إعطائها القدرة على البقاء والاستمرار والانتقال إلى المرحلة القادمة. فالتقويم المستمر يساعد في تحديد نقاط الضعف والقوة في كل مرحلة. ثانياً، ضمان جودة الأداء من خلال تحقيق الأهداف بأقصى كفاءة ممكنة وترشيد الطاقات البشرية في المنشأة، بالإضافة إلى ترشيد الإنفاق والتأكد من أن الموارد تستخدم بالشكل الأمثل. ثالثاً، تزويد كافة المستويات الإدارية بوسائل قياس فعالة تكفل قياس الأداء بأدوات مناسبة لاكتشاف الانحرافات عن الخطط الموضوعية وتحذير العاملين قبل تفاقم هذه الانحرافات. كما تساعد عملية تقويم الأداء في تحفيز العاملين وتأهيلهم من خلال تقديم تغذية راجعة موضوعية عن أدائهم، مما ينعكس إيجاباً على إنتاجيتهم وولائهم للمنشأة. وبشكل عام، فإن عملية تقويم الأداء تعكس صورة كاملة لمختلف المستويات الإدارية حول حقيقة أداء المنشأة وإمكاناتها وفرصها ومخاطرها.

ج. أهداف تقويم الأداء المالي

تستهدف عملية تقويم الأداء المالي تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن إجمالها على النحو التالي (الزير، 2001). أولاً، مساعدة المستويات الإدارية المختلفة في المنشأة على اكتشاف الانحرافات التي يتطلب الأمر تحليلها للوقوف على أسبابها الحقيقية ومعرفة كيفية معالجتها أو التقليل منها قدر الإمكان، وهذا يشمل الانحرافات الإيجابية والسلبية على حد سواء. ثانياً، تقييم ربحية الشركة، حيث أن الهدف الأساسي لأي منشأة في اقتصاد السوق هو تعظيم قيمة المنظمة وبالتالي

إثراء ثراء المساهمين، ولذلك فإن تقويم الربحية يعتبر مؤشراً حاسماً لنجاح الإدارة. ثالثاً، تزويد المستويات الإدارية المختلفة بوسائل تخطيط الأداء المتعلق بالمنشأة، حيث توفر عملية التقويم البيانات والمعلومات اللازمة لوضع الخطط المستقبلية بشكل أكثر دقة وواقعية. كما تهدف عملية التقويم أيضاً إلى تقييم مدى كفاءة وفعالية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين أو تطوير، وتوفير الأساس المنطقي لتوزيع المكافآت والحوافز بناءً على الإنجازات الفعلية.

3. أثر الإفصاح عن المشتقات المالية على تقويم الأداء المالي

كما سبقت الإشارة، بالرغم من اعتبار سوق المشتقات المالية سوقاً شاملاً ومعولماً، إلا أن درجة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بهذه الأدوات تختلف اختلافاً كبيراً من دولة إلى أخرى. وقد تكثفت الجهود الدولية من أجل تطوير وتنسيق عملية الإفصاح عن المعلومات عن المشتقات المالية على المستوى العالمي، وذلك بسبب المخاطر الكبيرة التي تحملها هذه الأدوات والتي قد تهدد الاستقرار المالي للمؤسسات والاقتصاد ككل. وقد سعت مجموعة من لجنة العملة الأوروبية إلى تطوير أساليب متعددة لتحسين درجة الإفصاح المالي عن الأنشطة المتعلقة بالمشتقات، على أن يتم إتباعها في التقارير السنوية للشركات والمؤسسات التي تتعامل بالمشتقات. ومن أهم الإجراءات والتوجيهات التي فرضتها هذه المعايير (الزبيدي، 2000): أولاً، ضرورة إفصاح المؤسسات عن المعلومات الكمية لمخاطر السوق ومخاطر الائتمان التي تتعرض لها نتيجة تعاملاتها في المشتقات، وكذلك الإفصاح عن براعتها وكفاءتها في إدارة هذه المخاطر، وذلك تمهيداً للإفصاح عن المعلومات النوعية المتعلقة بالمشتقات. ثانياً، الإفصاح عن مخاطر المحفظة الاستثمارية التي تحملها المؤسسة وطريقة إدارتها وأدوات التحوط المستخدمة. وقد أظهرت الدراسات الحديثة أن جودة الإفصاح عن المشتقات المالية ترتبط ارتباطاً إيجابياً بجودة تقويم الأداء المالي، حيث أن المستثمرين والمحللين وأطراف المراجعة يعتمدون بشكل كبير على هذه المعلومات في تكوين أحكامهم حول كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الأهداف مع إدارة المخاطر المرتبطة بالمشتقات (السيد، 2019). فكلما كان الإفصاح أكثر شفافية وتفصيلاً، كلما كان تقويم الأداء المالي أكثر دقة وموضوعية، مما ينعكس إيجاباً على ثقة السوق في المنشأة وتقييمها لأسهمها.

ثانياً. الدراسة الميدانية

1. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في ديوان المراجعة العام وبعض المصارف السودانية من لهم علاقة مباشرة بالإفصاح عن المشتقات المالية وتقويم الأداء المالي، وتم اختيار عينة طبقية عشوائية بلغت (125) مفردة، موزعة على المسميات الوظيفية التالية: محاسب، رئيس قسم الحسابات، مدير مالي، مدير إدارة، مراجع داخلي، مدير عام، عضو لجنة مراجعة، عضو مجلس إدارة، محلل مالي، بالإضافة إلى فئة "أخرى"، وقد تم استرداد (120) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، بنسبة استجابة بلغت (96%)، مما يعكس تجاوباً عالياً يعزز ثبات النتائج..

2. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضيتها، تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وقد تم حساب التكرارات والنسب المئوية لوصف اتجاهات استجابات أفراد العينة نحو عبارات الفرضية، إضافة إلى استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمنوال لتحديد درجة الموافقة وتجانس الآراء. واختبار معنوية الفروق بين فئات الاستجابة، تم تطبيق اختبار مربع كاي (Chi-square test). كما استخدم اختبار T-test لعينة واحدة (One-Sample T-test) بمقارنة متوسط العينة بقيمة ثابتة (Test Value = 3) التي تمثل درجة الحياد على مقياس ليكرت الخماسي، مع حساب متوسط الفرق وحدود الثقة عند مستوى 95%. وقد اعتبرت النتائج ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 0.05.

3. التكرارات والنسب المئوية للفرضية للدراسة:

فرضية الدراسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المشتقات المالية وتقويم الأداء المالي لدى ديوان المراجعة العام والمصارف السودانية.

الجدول 1: التكرارات والنسب المئوية لفرضية الدراسة

العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الاتجاه
يساهم الإفصاح عن المشتقات المالية في سرعة دوران الأصول بالشركة.	3	3	8	65	41	الموافقة
	2.5%	2.5%	6.7%	54.2%	34.2%	
يساعد الإفصاح عن المشتقات المالية علي درجة السيولة المتاحة للوفاء بالالتزامات بالشركة.	0	3	11	72	34	الموافقة
	0.0%	2.5%	9.2%	60.0%	28.3%	
يعمل الإفصاح عن المشتقات المالية علي تحسين استخدامات الأموال بالشركة.	0	1	14	64	41	الموافقة
	0.0%	.8%	11.7%	53.3%	34.2%	
يمكن الإفصاح عن المشتقات المالية من توافيق معلومات كفاءة الاداء المالي بالشركة.	0	2	14	62	42	الموافقة
	0.0%	1.7%	11.7%	51.7%	35.0%	

عنوان المقال الإفصاح عن المشتقات المالية واثره على تقويم الأداء المالي

الموافقة	40	64	13	3	0	يساعد الإفصاح عن المشتقات المالية في التحقق من معدل العائد الداخلي للوفاء بالتزامات الشركة.
	33.3%	53.3%	10.8%	2.5%	0.0%	
الموافقة	46	55	16	3	0	يساهم الإفصاح عن المشتقات المالية في زيادة الربحية لجذب المستثمرين للشركة.
	38.3%	45.8%	13.3%	2.5%	0.0%	
الموافقة	40	62	14	3	1	يساعد الإفصاح عن المشتقات المالية معلومات علي تحليل بنود الأصول للتأكد من سيولتها بالشركة.
	33.3%	51.7%	11.7%	2.5%	0.8%	
الموافقة	46	62	9	3	0	يعمل الإفصاح عن المشتقات المالية في تقديم معلومات عن حجم إيرادات الشركة.
	38.3%	51.7%	7.5%	2.5%	0.0%	
الموافقة	35	62	20	3	0	يساعد الإفصاح عن المشتقات المالية في تحسين الطاقة الإنتاجية المتاحة في الشركة.
	29.2%	51.7%	16.7%	2.5%	0.0%	
الموافقة	37	65	15	1	2	يمكن الإفصاح عن المشتقات المالية من تحديد السياسات النقدية التي تحسن جودة الأداء للشركة.
	30.8%	54.2%	12.5%	0.8%	1.7%	
						المجموع
						%0.4
						%2.1
						%11.2
						%52.8
						%33.5
						%100

المصدر: إعداد الباحثين، من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م

يكشف تحليل التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة حول عبارات الفرضية الأولى عن اتفاق عام وقوي على الدور الإيجابي للإفصاح عن المشتقات المالية في تقويم الأداء المالي، حيث بلغ مجموع نسب فتتي "موافق بشدة" و"موافق" عبر جميع العبارات 86.3%، مقابل نسبة ضئيلة جداً من الرفض بلغت 2.5% فقط (فتتا "غير موافق" و"غير موافق بشدة")، ونسبة محايدتين محدودة بلغت 11.2%، مما يعكس إجماعاً مهنياً واسعاً في العينة. وتتصدر عبارة "يعمل الإفصاح عن المشتقات المالية في تقديم معلومات عن حجم إيرادات الشركة" و"يساهم الإفصاح عن المشتقات المالية في زيادة الربحية لجذب المستثمرين" أعلى نسب موافقة كلية (90% و 84.1% على التوالي)، مما يشير إلى إدراك المبحوثين لأثر الإفصاح في تحسين الإيرادات والربحية كمؤشرين أساسيين للأداء. في المقابل، سجلت عبارة "يساعد الإفصاح في تحسين الطاقة الإنتاجية" أقل نسبة موافقة كلية (80.9%) وأعلى نسبة حياد (16.7%)، مما قد يعكس تبايناً في فهم العلاقة بين المشتقات المالية والكفاءة الإنتاجية غير المالية. كما يلاحظ أن فئة "موافق بشدة" تراوحت بين 28.3% و 38.3%، حيث جاءت أعلى نسبة موافقة بشدة لعبارة "زيادة الربحية" (38.3%) وعبارة "تقديم معلومات عن الإيرادات" (38.3%)، مما يعزز ثقل هذين البعدين في تقويم الأداء المالي. وبشكل عام، تشير هذه التوزيعات التكرارية إلى اتساق اتجاهات المبحوثين نحو قبول الفرضية القائلة بوجود علاقة إيجابية بين الإفصاح عن المشتقات المالية وتقويم الأداء المالي، مع تفاوت طفيف في درجة الاقتناع ببعض الآليات التفصيلية مثل تحسين الطاقة الإنتاجية وتحليل السيولة.

4. الإحصاءات الوصفية واختبار مربع كاي لفرضية الدراسة:

الجدول 2: الإحصاءات الوصفية واختبار مربع كاي لفرضية الدراسة

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مربع كاي	مستوى الدلالة
يساهم الإفصاح عن المشتقات المالية في سرعة دوران الأصول بالشركة.	4.15	.847	129.500	.000
يساعد الإفصاح عن المشتقات المالية علي درجة السيولة المتاحة للوفاء بالالتزامات بالشركة.	4.14	.677	95.667	.000
يعمل الإفصاح عن المشتقات المالية علي تحسين استخدامات الأموال بالشركة.	4.21	.672	79.133	.000
يمكن الإفصاح عن المشتقات المالية من توافق معلومات كفاءة الأداء المالي بالشركة.	4.20	.705	73.600	.000
يساعد الإفصاح عن المشتقات المالية في التحقق من معدل العائد الداخلي للوفاء بالتزامات الشركة.	4.18	.718	75.800	.000
يساهم الإفصاح عن المشتقات المالية في زيادة الربحية لجذب المستثمرين للشركة.	4.20	.763	60.200	.000
يساعد الإفصاح عن المشتقات المالية معلومات علي تحليل بنود الأصول للتأكد من سيولتها بالشركة.	4.14	.781	115.417	.000
يعمل الإفصاح عن المشتقات المالية في تقديم معلومات عن حجم إيرادات الشركة.	4.26	.704	81.667	.000
يساعد الإفصاح عن المشتقات المالية في تحسين الطاقة الإنتاجية المتاحة في الشركة.	4.08	.747	62.600	.000
يمكن الإفصاح عن المشتقات المالية من تحديد السياسات النقدية التي تحسن جودة الأداء للشركة.	4.12	.780	122.667	.000

المصدر: إعداد الباحثين، من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م

تُظهر الإحصاءات الوصفية الواردة في الجدول 1 اتجاهاً إيجابياً قوياً وموحداً لآراء أفراد العينة حول دور الإفصاح عن المشتقات المالية في تقويم الأداء المالي، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين 4.08 و 4.26 من أصل 5، بما يعادل نسبة موافقة تراوحت بين 81.6% و 85.2%، مما يؤكد درجة قبول مرتفعة لجميع العبارات. وقد تصدرت عبارة "يعمل الإفصاح عن المشتقات المالية في تقديم

معلومات عن حجم إيرادات الشركة" أعلى وسط حسابي (4.26)، تلتها عبارة "يعمل الإفصاح على تحسين استخدامات الأموال" (4.21)، في حين جاءت أدنى قيمة لعبارة "يساعد الإفصاح في تحسين الطاقة الإنتاجية" (4.08)، وهو ما يشير إلى أن أثر الإفصاح على الإيرادات واستخدامات الأموال أكثر وضوحاً في ذهن المبحوثين مقارنة بأثره على الكفاءة الإنتاجية. كما تراوحت الانحرافات المعيارية بين 0.672 و 0.847، وهي قيم منخفضة نسبياً، مما يعكس تجانساً كبيراً في استجابات المبحوثين وغياب التشتت الحاد حول الآراء، وبالتالي يمكن القول بأن العينة متجانسة في اتجاهاتها نحو هذه القضية. والأكثر دلالة هو أن قيم اختبار مربع كاي (Chi-Square) تراوحت بين 60.200 و 129.500، وجميعها جاءت بمستوى دلالة (Sig.) يساوي 0.000، أي أقل من 0.01، مما يعني رفض فرضية العدم (تساوي التكرارات) وقبول أن الفروق بين فئات الاستجابة (موافق بشدة، موافق، محايد، إلخ) حقيقية وليست وليدة الصدفة، عند مستوى ثقة 99%. هذا الرفض القوي لفرضية العدم يُترجم كفيلاً إلى أن الاتجاه العام لأفراد العينة يميل بشكل مؤكد إحصائياً نحو الموافقة على جميع عبارات الفرضية، دون أن تكون هناك أي عبارة شهدت تراجعاً في الدلالة. وبالتالي، يمكن استخلاص أن هناك علاقة إيجابية جوهرية بين الإفصاح عن المشتقات المالية وتقويم الأداء المالي، وأن هذه العلاقة مدعومة بدرجات متفاوتة من القوة الإحصائية، حيث كانت أعلى قيمة لمربع كاي للعبارة "يمكن الإفصاح عن المشتقات المالية من تحديد السياسات النقدية" (122.667) والعبارة الأولى "يساهم الإفصاح في سرعة دوران الأصول" (129.500)، مما يعزز الدور المهم للإفصاح في تحسين كفاءة الأصول وتوجيه السياسات النقدية.

الجدول 3: الاتجاه العام للفرضية ككل

الاتجاه العام للفرضية	حجم العينة	الوسط الحسابي العام	الانحراف المعياري
	120	4.1667	.49896

المصدر: إعداد الباحثين، من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م

يظهر الاتجاه العام لإجابات أفراد العينة نحو عبارات الفرضية الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.1667) من 5، وهو ما يعادل نسبة موافقة كلية مقدارها 83.33%، وانحراف معياري (0.49896) وهو قيمة منخفضة تشير إلى تجانس كبير واتساق واضح في استجابات المبحوثين حول دور الإفصاح عن المشتقات المالية في تقويم الأداء المالي، دون تباين يذكر بين آرائهم. هذا المستوى المرتفع من المتوسط العام، المقترن بالانحراف المعياري الضيق، يؤكد أن الغالبية العظمى من أفراد العينة (عدد 120

مبحوثاً) تميل بشدة إلى الموافقة والموافقة بشدة على جميع العبارات المكونة للفرضية، في مقابل غياب شبه تام للاتجاهات السلبية أو المحايدة. وبالتالي، يمكن استخلاص أن الاتجاه العام للفرضية يدعم بشكل قوي ومتسق إحصائياً وجود علاقة إيجابية جوهرية بين الإفصاح عن المشتقات المالية وتقويم الأداء المالي لدى ديوان المراجعة العام والمصارف السودانية، مع توافر إجماع محني ملحوظ حول هذا الدور يعزز قبول الفرضية ويدفع نحو التوصية بتعزيز ممارسات الإفصاح عن المشتقات المالية كأداة فعالة لتحسين مؤشرات الأداء المالي.

الجدول 4: اختبار (test T) لفرضية الدراسة

Test Value = 3						
95%حدود الثقة عند		متوسط الفرق	مستوى الدلالة	درجات الحرية	قيمة (t) المحسوبة	فرضية الدراسة
الحد الأدنى	الحد الأعلى	1.1667	.000	119	25.614	
1.0765	1.2569					

المصدر: إعداد الباحثين، من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م

تكشف نتائج اختبار العينة الواحدة (One-Sample T-test) الموضحة في الجدول () أن الاتجاه العام للفرضية قد حقق قيمة (t) محسوبة بلغت 25.614 بدرجات حرية 119، وهي قيمة كبيرة جداً مقارنة بالقيم الجدولية المعتادة، مما يشير إلى وجود فروق جوهرية وواضحة بين متوسط استجابات أفراد العينة والقيمة الافتراضية للاختبار (Test Value = 3)، التي تمثل نقطة الحياد (لا موافق ولا غير موافق) على مقياس ليكرت الخماسي. وقد بلغ متوسط الفرق (Mean Difference) 1.1667 لصالح متوسط العينة (4.1667)، أي أن متوسط استجابات المبحوثين يتجاوز نقطة الحياد بنحو 1.17 درجة، وهو فارق كبير عملياً وإحصائياً. كما توضح حدود الثقة عند مستوى 95% أن الفرق الحقيقي في المجتمع الأصلي يقع بين 1.0765 و 1.2569، وكلاهما أعلى من الصفر، مما يؤكد أن الاتجاه الإيجابي ليس وليد الصدفة. والأكثر دلالة هو أن مستوى الدلالة (Sig.) يساوي 0.000، أي أقل من 0.001، مما يعني رفض فرضية العدم (التي تفترض أن متوسط العينة يساوي 3) عند أقصى درجات الثقة (99.9%)، وقبول أن متوسط العينة يختلف اختلافاً جوهرياً وحقيقياً عن الحياد باتجاه الموافقة. يمكن تفسير هذه النتيجة كيفياً بأن أفراد العينة - البالغ عددهم 120 مبحوثاً من ديوان المراجعة العام والمصارف السودانية - يجمعون بشكل شبه إجماعي على وجود علاقة إيجابية وقوية بين الإفصاح عن المشتقات المالية وتقويم الأداء المالي، وأن هذا الاتجاه الإيجابي

مدعوم بدلالة إحصائية عالية للغاية تستبعد أي تفسير بديل يعزى للصدفة أو الخطأ المعياري. وبالتالي، تُقبل فرضية الدراسة القائلة "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المشتقات المالية وتقويم الأداء المالي" بقوة، وتؤكد النتائج أن تعزيز الإفصاح عن المشتقات المالية يمكن أن يسهم بشكل فعال في تحسين مؤشرات الأداء المالي كالسيولة والربحية ودوران الأصول والكفاءة الإنتاجية.

خاتمة:

النتائج

1. ثبتت صحة فرضية الدراسة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المشتقات المالية وتقويم الأداء المالي لدى ديوان المراجعة العام والمصارف السودانية.
2. ساهم الإفصاح عن المشتقات المالية في سرعة دوران الأصول بالشركة.
3. ساعد الإفصاح عن المشتقات المالية في تحسين درجة السيولة المتاحة للوفاء بالالتزامات بالشركة.
4. عمل الإفصاح عن المشتقات المالية على تحسين استخدامات الأموال بالشركة.
5. قدم الإفصاح عن المشتقات المالية معلومات مفيدة حول حجم إيرادات الشركة.

التوصيات:

1. تعزيز متطلبات الإفصاح عن المشتقات المالية في التقارير المالية الدورية بما يضمن الشفافية الكافية لتقويم الأداء.
2. العمل على ربط سياسات الإفصاح عن المشتقات المالية بمؤشرات قياس الأداء الرئيسية (KPIs) كالسيولة ودوران الأصول والربحية.
3. وضع آليات رقابية من قبل ديوان المراجعة العام للتأكد من دقة واكتمال الإفصاح عن المشتقات المالية في المصارف.
4. تدريب الكوادر المالية والمحاسبية في المصارف على كيفية قياس وعرض أثر المشتقات المالية على الأداء المالي.
5. إلزام المصادر السودانية بالإفصاح عن السياسات النقدية والإستراتيجية المتعلقة بإدارة المشتقات المالية لما لها من تأثير محسن على جودة الأداء.

- قائمة المراجع: المؤلفات (الكتب)

- أبو الحسن، محمد سامي غمر. (2022). المشتقات المالية: عقود آجلة - مستقبلية - خيارات - مبادلات (الجزء 2). منشأة المعارف.
- الزبير، حمزة محمود. (2001). التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- الزبيدي، حمزة محمود. (2000). إدارة الأفراد. (الجزء 2). دن.
- الغالي، زاهر محسن منصور، وإدريس، وائل محمد يحيى. (2007). الإدارة الاستراتيجية. دار وائل للنشر.
- حماد، طارق عبد العال. (2003). المشتقات المالية: المفاهيم - إدارة المخاطر. الدار الجامعية للنشر والتوزيع.
- هندي، منير إبراهيم. (2003). الفكر الحديث في إدارة المخاطر: الهندسة المالية باستخدام التوريث والمشتقات المالية (الجزء 2). منشأة المعارف.
- Chance, Don M., & Brooks, Robert. (2015). *An introduction to derivatives and risk management* (10th ed.). Cengage Learning.
- Hull, John C. (2018). *Options, futures, and other derivatives* (10th ed.). Pearson.

الرسائل العلمية

- إدريس، هاجر عثمان علي الشيخ. (2005). دور المعلومات المحاسبية في تقييم أداء قطاع النقل والاتصالات السوداني [رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النيلين].
- الكرابلة، أسامة أحمد حمود، والسامرائي، قطان عبد سعيد. (2019). أثر استخدام المشتقات المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية [رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية].
- عبد الرحمن، محمد إسحق. (2010). دور التشغيل الإلكتروني للبيانات في الرقابة الداخلية وتقييم الأداء في منظمات الأعمال [رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية].
- عبد الصمد، محمد مصطفى مكن. (2022). المراجعة التحليلية ودورها في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية بالمصارف [رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين].
- نعمة، نعم حسين. (2002). أثر استثمار رأس المال الفكري على الأداء التنظيمي [رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد].

المقالات (الدوريات العلمية)

- السيد، عبد السلام عوض خير. (2019). دور المشتقات المالية في ترشيد القرارات الاستراتيجية. *المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث - مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*، 3(4)، 1-12.
- حسين، إيمان عثمان عبد الله، ومنصور، عبد الرحمن البكري. (2024). المحاسبة عن تغيرات الأسعار (التضخم) وأثرها على تقويم الأداء المالي: دراسة تطبيقية على بنك فيصل الإسلامي. *مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة*، 8(1)، 21-38.
- شناتي، سامي، وأوزيق، إلياس. (2020). مدى توافق نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك مع البنوك الإسلامية: قراءة في نموذج CAMELS. *مجلة البشائر الاقتصادية*، 6(1)، 182-196.
- عبد الغاني، اللايد علي، علي عبد الله القاضي إبراهيم، ومزيد العرادة، طلال. (2015). مخاطر استخدام المشتقات المالية على أداء الشركات المساهمة في سوق الكويت للأوراق المالية: دراسة تطبيقية. *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*، 2(1)، 39-71.
- Maj, Syed Mohd Mustafa, & Taqi, Mohd. (2017). A study on the financial performance evaluation of Punjab National Bank. *International Journal of Business and Management Invention*, 6(1), 1-10.
- Mohd. Ajmal. (2015). Evaluation of financial performance of Cement Corporation of India (CCI) Limited. *Kuwait Chapter of Arabian Journal of Business and Management Review*, 4(7), 1-12.

أخرى:

- CFA Institute. (2021). Derivatives. In *CFA Program curriculum 2021 Level I* (Vol. 5). Wiley.
- FASB (Financial Accounting Standards Board). (1990). *Statement of Financial Accounting Standards No. 105: Disclosure of information about financial instruments with off-balance-sheet risk and financial instruments with concentration of credit risk*. <https://www.fasb.org>